١٠ ــ بالرغم من المساعدات الألمانية، السابقة، والمساعدات الأميركية اللاحقة، والمستمرة لاسرائيل والتي تبلغ ثلاثة مليارات دولار من الحكومة الأميركية، وحوالي مليارين من التبرعات وفق قانون الاعفاء الضريبي الأميركي، بالرغم من ذلك فإن:

(أ) ديون اسرائيل بلغت اكثر من ١٨ مليار دولار، وهي في ازدياد.

(ب) قيمة العملة الاسرائيلية تخفض رسميا بمعدل ½٪ الى ½١٪ شهريا. اما بشكل واقعي، فان قيمة الليرة الاسرائيلية تنخفض سنويا بنسبة ٩٤٪ بالنسبة للدولار و ١٠٤٪ بالنسبة للاسترليني. ان الليرة الاسرائيلية التي كانت تساوي دينارا اردنيا عام ١٩٤٨، اصبحت الآن لاتساوي اكثر من ½٣٣ من الدينار الأردني.

(ج) ان نسبة التضخم في اسرائيل بلغت مؤخرا ١٥٠٪؛ وهي نسبة فريدة بالنسبة لنسب التضخم في العالم، وحتى في تاريخ التضخم في هذا القرن.

١١ ــ ان نسبة من يدخل الجامعات من الطلبة الاسرائيليين لايتجاوز ½٪ من عدد السكان.

١٢ ــ ان الموارد الطبيعية في فلسطين، لايمكن ان تنشىء مجتمعا صناعيا، لأن هذه الموارد شبه معدومة باستثناء الفوسفات والنحاس، كذلك لايوجد اي مصدر للطاقة (الفحم، تساقط المياه، النفط، الغاز) وهذا يعني ان الصناعة ستقوم على استيراد الطاقة والمواد الخام من الخارج، ومثل ذلك يجعل كلفة الانتاج عالية بالنسبة للسوق الأوروبية والانتاج الأوروبي والياباني. والوسيلة الوحيدة لتنمية الصناعة الاستهلاكية هي انفتاح اسواق الشرق الأوسط امامها، وهذا يستحيل تحقيقه مع الصهيونية. ومن هنا، نستطيع ان نفهم السبب الكامن وراء:

(أ) قيام اميركا واسرائيل، بفرض شرط علاقات السلام الطبيعية، وشرط تطبيع العلاقات الثقافية والاقتصادية في الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي في كامب ديفيد، والاصرار على هذين الشرطين عند الحديث على السلام في الشرق الأوسط، مع اي طرف عربي.

(ب) الاتفاق الأميركي ــ الاسرائيلي على انشاء الصناعة العسكرية في اسرائيل، لتقوم ببيع الانتاج الى بلدان العالم الثالث، بدلا من التعامل الأميركي المباشر مع هذه البلدان.

(ج) الدور الذي قامت به المؤسسات الاسرائيلية ــ الأميركية المشتركة في فتح الأسواق الاستهلاكية للصناعة الأميركية، لتحل محل الانتاج الأوروبي في افريقيا منذ عام ١٩٥٦، ثمنا لفتح خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية.

١٣ ــ ان سياسة التطبيع الاقتصادي في الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي مقترنة بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها السادات، وجهت وستستمر في توجيه الضربات للرأسمال المصري الصناعي الوطني وللانتاج الزراعي المصري، بما يكتّل الرأسمالية